تزييف العملات.. جريمة يدفع ثمنها البسطاء

العملة اليمنية أكثر عرضة للتزييف والأسباب مجهولة

مع كل الجهود المبذولة للحد من الجرائم تظل هناك جوانب قصور إما بسبب تطور الجريمة أو عدم فعالية إجراءات المكافحة، تمر بسببها الكثير من الجرائم التي يكون لها كثير من الضحايا وتلحق أضراراً بالاقتصاد الوطني، من هذه الجرائم تزييف العملات النقدية الجريمة التي تمارس بصمت يدل على ذلك تواتر الأخبار عن القبض على مروجين أو ضبط عملات مزورة وهو الأمر الذي لم يقتصر على تزوير العملات الأجنبية بل وصل حتى للعملة اليمنية "الثورة" نقلت واحدة من جرائم تزييف العملة وبلسان أحد ضحاياها والتي مع بساطتها تمثل جرس إنذار للجميع بخطورة تزوير العملة وإلى الحصيلة:

استطلاع/ معاذ القرشي

البداية كانت مع أكرم علي حمود الطائر يعمل في أحد المحلات التجارية في شارع المطار حيث قال: دخل زبون إلى المحل وقام بشراء بعض الأشياء وعندما طلبت الحساب أخرج مبلغ 100 دولار أمريكي وقمت بصرفها وأخذ ثمن الأشياء التي اشتراها ورجعت له الباقي وذهب إلى حال سبيله مع أنني لاحظت أنه كان يشتري أي شيء يشاهده أمامه وكان في عجلة في أمره.

وأضاف أكرم: بعد أن ذهب الزبون بدأت الشكوك تنتابني ماذا لو طلعت الـ100 دولار مزورة لأنها قديمة ومن الصعوبة إمكانية معرفة أنها مزيفة ورغبة في قطع الشك باليقين ذهبت إلى أحد محلات الصرافة وهناك اتضح أنني ضحية جريمة تزوير، حيث أكد الصراف لي أن المائة الدولار مزيفة ولكن بعد أن كان الفأس قد وقع في الرأس.

وأشار أكرم إلى أن قيمة 100 دولار المزيفة سيدفعها من عرق جبينه والحمد لله أن المبلغ 100 فقط لكن مثل هذه الجرائم يمكن أن يتعرض لها أي مواطن ويكون المبلغ أكبر لهذا يجب أن تقوم الدولة بحماية المواطنين وحماية الاقتصاد الوطني من أضرار هذا النوع من الجرائم.

وقال أكرم: ما يزيد من انتشار تزييف العملة عفوية الناس وعدم الاكتراث والإبلاغ عن هذا الاحتيال والجريمة في تمرير العملة المزيفة من العامة، وعدم الوعي بالعملة سواء اليمنية أو الأجنبية مع التعامل بها وكذلك اقتصار وجود الآلات الالكترونية لفحص العملة في البنوك وفي محلات الصرافة لهذا يستهدف مزوري العملة بنشاطهم المحلات الصغيرة والمتوسطة وما لم توجد مكافحة مستمرة لتزوير العملة سيظل يسقط البسطاء ضحايا لها وهم كثيرون يدفعون ثمن حسن نواياهم.

واختتم أكرم الطائر حديثه قائلا: أكثر ما شجعني على عرض قضيتي هو توعية الناس بخطر تزييف العملة ومقدار الآثار الكبيرة التي تسببها على المواطن وعلى الاقتصاد الوطني تجربتي بسيطة لكن لا نعرف تحديدا عدد الحالات المماثلة والتي يتم فيها تزييف مبالغ كبيرة.

إذاً لم يكن أكرم الطائر الضحية الوحيدة هناك كثير من الضحايا خصوصاً وأن عدداً كبيراً من مروجي العملة يوجدون في سجون الأمانة متهمين في 44 قضية تم ضبطها من قبل الأجهزة الأمنية بمناطق مختلفة من أمانة العاصمة فقط..والسؤال كم عدد الضحايا وما هو المبلغ؟!

بدورنا عرضنا قضية تزييف العملات والأضرار التي يتعرض لها كثير من الضحايا وكذلك ما تسببه للاقتصاد الوطني، على عضو نيابة الأموال العامة للابتدائية بأمانة العاصمة محمد عبدالرحمن الصوفي وهو أحد الأعضاء المتخصصين في هذه القضايا

44 قضية عام 2012م زيف المتهمون فيها مبالغ كبيرة

الذي قد تم تشويهه في الأسواق؟! الإجابة طبيعية لا أحد يعلم..حيث أوضح أن تزايد جرائم التزييف للعملات النقدية في الآونة الأخيرة يعود إلى الانفلات الأمني الموجود وغياب الوازع الديني لدى من يقوم بمثل هذه الجرائم وضعف أجهزة الرقابة وفي مقدمة كل ذلك عدم وعي المواطن بالعملة.

وأضاف الصوفي: إن لتزييف العملة أضراراً يتحملها ضحايا هذا النوع من الجرائم وكذلك أضراراً على الاقتصاد الوطني.. ومن واقع الإحصائيات لعدد جرائم تزييف العملات للعام الماضي 2012م (44) جريمة في حين بلغ عدد جرائم تزييف العملات للمدة المنقضية من العام الحالي 2013 عدد (7) جرائم ويمكنك أن تقيس على هذا عدد جرائم تزييف العملات في السنوات الماضية.

وأشار الصوفي إلى أن أكثر جرائم التزييف للعملات استهدفت العملة اليمنية والضحايا كثير من البسطاء الذين لا يعرفون شيئا عن كون العملة مزيفة أو الأشخاص الذين يروجون لهذه العملة وعندما توجد عملة مزيفة مع شخص وضبطه وهو يتعامل بها عادة يضبط هؤلاء وتكتفي الأجهزة المختصة بضبط المروجين فقط وأغلبهم يخفون مصدر الحصول على العملة المزيفة، لهذا يظل المزورون الحقيقيون بعيدين عن طائلة القانون.

وقال عضو نيابة الأموال العامة بالأمانة محمد عبدالرحمن الصوفي: إن خطورة جرائم تزييف العملات يتسع مع الوقت ولمواجهة هذه الأخطار يقتضي وجود برامج توعية تقوم بها وسائل الإعلام المقروءة والمكتوبة والمسموعة لتوعية الناس بالعملة وبمخاطر تزيفها ونشرها وتداولها.. داعيا المواطنين إلى أن أي عملة مزيفة تصل إلى يدك يجب أن تقوم بتقطيعها فورا ولا تتعامل بها.. لأننا لاحظنا البعض ممن يضبطون هم ضحايا لمروجي العملة يحاولون أن يتصرفوا بها وهذا يعرضهم للمساءلة الجنائية والقانونية ويصبح متهماً بالترويج للعملة والقانون لا يحمي المغفلين.

واختتم الصوفي حديثه قائلاً: أدعو جميع أصحاب المحلات التجارية إلى عدم ممارسة الصرافة إلا إذا كان لديهم آلات لكشف العملة المزورة والتي توجد عادة لدى البنوك التجارية والصرافين وعلى المواطنين طلب العملات وصرفها من البنوك والصرافين حفاظاً على أموالهم وحفاظا على الاقتصاد الوطني الذي يتضرر بفعل تزييف العملة.

من ملفات الشرطة

قاتل بعد غربة خمسين عاماً...!؟

الحلقة الثانية والأخيرة

عرض وتحليل/ حسين كريش

ملخص ما نشر في الأسبوع الماضي

> ابلغ مركز شرطة عصيفرة في تعز عن تعرض امرأة محامية أثناء تواجدها بمحكمة شرق تعز لطعنة قاتلة من قبل شخص تم ضبطه والتحفظ عليه بمكتب أمن المحكمة، بينما المرأة المجني عليها تم اسعافها إلى مستشفى الثورة بالمدينة.. فانتقلوا من المركز عقب ذلك إلى مبنى المحكمة، واستلموا من هناك المتهم "المضبوط" مع أداة الجريمة "السكين" كما قاموا بجمع ما أمكن من المعلومات حول الواقعة، ثم انتقلوا إلى المستشفى لمعاينة حالة المجني عليه، وكانت لم تزل على قيد الحياة ولم تلفظ أنفاسها وتفارقها الروح بعد، فأخذوا أقوالها التي أفادت فيها أن الذي قام بطعنها هو رجل يدعى هشام، وكانت تعرفه من قبل وأنها لا تعرف لماذا فعل ذلك..؟!، والطعنة التي بها كانت في البطن وعميقة وغائرة جداً وقد فارقت الحياة متأثرة بهذه الطعنة فيما بعد، لتتحول الواقعة اثنائها إلى جريمة قتل، وتبدأ إجراءات شرطة المركز للتتغير وتتفاعل حسب الحالة، باعتبارها جريمة قتل عمد مع سبق الإصرار والترصد.. وعلى هذا اهتموا وانطلقوا لجمع إفادات الأشخاص الشهود الذين تصادف تواجدهم في المكان وقت الواقعة، وجمع التحريات والاستدلالات حول الجريمة وملابساتها وأسبابها وكل ما يتعلق بها، واهتمامهم في الحين نفسه بفتح محضر الاستنطاق والاستدلالات مع المتهم "الجاني" الذي كان رجلاً كبير السن، وبدا فرحا وصريحا جريئا وغير نادم على ارتكاب جريمته، بل ومختلفا كلية عن المتهمين أمثاله في جرائم القتل أو معظمهم من الوهلة الأولى.. و.. وها هي بقية الوقائع ومع أحداث الحلقة الثانية والأخيرة.

أكثر ما حير ضباط التحقيق واستغربوا له هو ما لاحظوه على الرجل المتهم الجاني عند مباشرتهم لفتح أول محضر معه واستنطاقه.. فقد ظهر هادئا، منبسط المحيا، وشبه ابتسامة تخرج من فمه، كأنه ليس مبالياً بالموقف الذي يواجهه وخطورة جنايته التي فعلها وما يترتب عليها من مصير مجهول مخيف ينتظره... بل انطلق يعبر عما مر ويشعر به بداخله بنبرة مباشرة وجريئة وبما تعنيه الصراحة بقوله:

أصدقكم القول أنني في البداية كنت حزيناً عندما علمت أن المرأة "المجني عليها" أسعفت للمستشفى وأنها لم تزل على قيد الحياة، ولم تمت، وكدت انفطر من الغيظ والقهر بسبب ذلك، ولكن بعد أن تبلغت بموتها وتأكدت أنها صارت جثة هامدة مودعة في ثلاجة المستشفى أحسست بالانتشاء وغمرتني الفرحة، وذهب عني كل غيظ لأنها في نظري تستاهل القتل، وكنت أتمنى لو أستطيع قتلها مائة مرة وليس مرة واحدة لأن ذلك يشفي غليلي ويريحني أكثر وأكثر ولن أشعر بالندم على قتلي لها.

فكان هذا وغيره ما جعل رجال التحقيق يقفون موقف المستغرب المتسائل والمتحير تجاه الرجل "المتهم" ويضعون في تفكيرهم حوله أكثر من افتراض، وذلك أنه ربما وصل في اقتناعه من المجني عليها لدرجة لم يعد يستطع الصبر عليها، وأنها لا شك فعلت به شيئاً جعله يتغير نحوها ويتحول بوجدانه وكيانه إلى كتلة من نيران الحقد والكراهية لها، ثم يحصر كل أمنيته وتفكيره في أن يتخلص وينتقم منها كرد فعل على ما فعلته به.

وقد سألوا الرجل المتهم عن فحوى ذلك سره، والسبب الحقيقي لإقدامه على ارتكاب الجريمة وبصيغة الكيفية ومفردات القصة الخفية لما حدث بينه والمرأة "المجني عليها" ومعرفته وعلاقته بها من البداية.

فأجاب المتهم كمن يلخص الأحداث ويفتح الأبواب المغلقة لسرد كل ما هو مكبوت ويختزنه بداخله، معترفاً وقائلاً.

لفترة خمسين عاماً أو تزيد قضيتها من عمري في الغربة وفي بلاد المهجر.. تركت أرض الوطن إلى إحدى البلدان العربية الشقيقة وأنا في مقتبل الصباح وانفتاح الشباب الصغير.. هاجرت بطموح الرؤية كأي فتى يتطلع لشق طريقه في الصخر من أجل بناء نفسه ومن أجل صنع مستقبله.. ولم يكن الطريق هذا "طريق الغربة" معبداً بالورود ولا بحدائق الزهور، ولكنه كأي مسلك للاغتراب المجهول كان مليئاً بالأشواك والأسلاك الشائكة التي لا ترحم، ومعايشتها تعني المكابدة ومواجهة كل أصناف المشقة والتعب والمعاناة، وعذاب الافتراق والاحتراق، وكذا الم الشوق والحنين إلى الأهل وتراب الوطن البعيد.

عملت في الأعمال الصغيرة والثقيلة، واشتغلت في عديد من المهن التي أجورها كانت ضئيلة ومجحفة.

أيام وليال مرت كأنها قرون.. البعد عن الأهل والأحباب ومكابدة الأمرين في بلاد المهجر ليس بالسهل ولا بالهين.. ومع ذلك على مدى خمسين عاماً هي أحلى سنين الشباب والعمر ضاعت من حياتي في بلاد الغربة، تحملت خلالها الكثير والكثير، وواجهت فيها مختلف أنواع البؤس والشقاء والعناء، وصرير الجوع، والسهر، والصبر على كل عسير.. ولم أتذمر يوماً.. كنت متحمساً ومصراً على صنع المستحيل.. على تحقيق كافة أحلامي.. كل همي كان أن أجمع أكبر قدر من المال، وأعود إلى الوطن في نهاية المطاف وقد حققت وامتلكت ما حلمت به في تلك السنين الطويلة، وهو أن أبني منزلاً وأسرة، وأصنع مستقبلاً عن طريق الاستثمار في أي شيء لكي أستقر في الوطن وأعيش كأمير أنا والعائلة.. وهذا كان طموحي وحلمي.

وما تطلعت إليه خلال سنوات الغربة.. ولكن.. وآه من لكن..!؟

فلقد حدث في السنوات الأخيرة أن اختلفت أنا وأحد الأشخاص الذي خانني وقام وأخذ عليّ عمارة أو عقاراً يقدر ثمنه بالملايين مقابل شيكات غير مقبولة الدفع.. ووصل هذا الخلاف بيني وبينه إلى النيابة والمحاكم، وقمت من أجل ذلك بعمل تفويض للمرأة المحامية لتكون وكيلتي وتتولى الترافع بإسمي في قضية النزاع بيني وغريمي بالنيابة والقضاء.. وكنت مؤمنا لها وواثقاً فيها بأنها ستكون وفية لي ومخلصة معي وعند حسن الظن كونها ممثلة لي في القضية حتى النهاية.. وقد أعطيتها الكثير والكثير من المبالغ المالية مقابل اتعابها ولم أقصر معها من البداية وبشكل متتابع، بل وأغدقت عليها بما هو أكثر من ذلك.. غير أنه للأسف وبعد فترة ليست بالقليلة والقضية من محكمة إلى محكمة والغرامات "التكاليف" من مئات الآلاف إلى مئات الآلاف، أفاجأ مؤخراً وبين ليلة وضحاها بأنها أي المحامية قد خانتني وطعنتني في الظهر، وأنها ضيعت حقوقي وأموالي التي قمت بجمعها وكانت ثمرة غربتي طيلة خمسين عاماً في بلاد المهجر، وتسببت قصداً وعمداً في نسف كل ما هو لي ومن حقي نسفاً، وليس ذلك وحسب، ولكنها قامت في الآونة الأخيرة بإلغاء تفويضي ووكالتي لها كمحامية تمثلني، وتسجيل هذا الإلغاء والتصديق عليه في مكتب وزارة الخارجية بتعز ليكون شرعياً ورسمياً، وذلك ما كان بمثابة الضربة القاضية التي وجهت لي منها، والصدمة التي جعلتني أدور حولي نفسي، وأفقد عقلي، وأحس كأنها الطعنة التي قصمتني من العمق.. فلم أعد أدري ما أفعل بعد ذلك، ولم أستطع التحمل، وكدت أجن.. ثم قررت تحت نيران القهر التي اشتعلت بداخلي ووساوس الشيطان التي استولت علي وقذفت بي للشعور باليأس أن أنتقم منها (أي من المرأة المحامية) والانتقام منها هو بقتلها وإن كان ذلك لا يكفي لإشفاء غليلي ولا يحقق الجزاء الكامل على ما فعلته بي، وعلى ما ارتكبته بحقي من غدر وخيانة من وجهة نظري.

ثم عدت من بلاد المهجر إلى الوطن بتعز ورحت أبحث عنها وأقتفي أثرها وأترصد لها حتى عثرت عليها في صباح يوم الواقعة ورأيتها وهي على سلم الدرج في مبنى المحكمة فسارعت اليها وكنت قد تجهزت باقتناء سكين من الصنف الحاد اشتريتها من السوق سلفا وأخذت أحملها بحوزتي أينما ذهبت لذات الغرض وباشرتها بطعنها بالسكين في بطنها بمجرد اقترابي منها وبلا كلام أو سلام قاصدا قتلها وكنت أريد استئناف الطعنة لها حتى أراها تموت بين يدي وأتأكد من تحقيق انتقامي بانتهائها ولكن فوجئت خلال ذلك بتقافز الناس وشرطة مبنى المحكمة والتفافهم عليّ وإمساكهم بي بحيث وجدت نفسي واقعا في قبضتهم وعاجزا عن فعل أي شيء، وما فكرت فيه وكان همي في تلك الأثناء بعد القبض علي واسعاف المرأة المجني عليها هو ان أسمع وأتاكد بأنها لفظت أنفاسها وماتت نتيجة الطعنة غير انهم أبلغوني يومها أنها فاقت في المستشفى وظلت على قيد الحياة وكدت أنشق كمدا وحسرة عند سماعي ذلك وحزنت كثيرا ثم بعد إعلامي بخبر وفاتها شعرت بالارتياح وزال عني الحزن وهكذا كانت الواقعة..

في عدد الاحد القادم مع نشر وقائع جريمة حمام الدم.. وإلى اللقاء.

جرائم البلدية

> تواصل البلدية حملاتها العشوائية العنجهية بدون تكاليف رسمية على الباعة المتجولين والبساطين وسط غضب شعبي واسع النطاق وتتعرض مصادر أرزاقهم للتحطيم والسلب والنهب لمن هب ودب تحت ذريعة أنهم مخالفون دون سابق إنذار بعد ترتيب أوضاعهم في أماكن مناسبة بحيث لا ضرر ولا ضرار ويأتي اهتمام الدولة بهذه الشريحة هذه المآسي سنين عديدة على أيدي المستغلين للمهنة.

حاولت أمانة العاصمة دراسة أوضاعهم المعيشية وتوفير الأسواق البديلة إلا أن الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة وتوافد العاطلين شكل ازدحاما وزيادة في عدد الباحثين عن أي عمل يجد منه الكسب الحلال والرزق اليسير لا سيما في الأسواق الحديثة التي لا تستوعب السابقين ولا اللاحقين ولم تستقر تلك الأوضاع إلا بعد إزهاق الأرواح وعدد من الجرحى استقبلتهم المستشفيات نتيجة لتعرضهم للانتهاكات والتجاوزات التي شنها العدوان الثنائي من قبل البلدية ومراكز الشرطة الذين يلبون طلب البلدية للخروج معهم في أي وقت ولو كانت عطلة رسمية خاصة أيام الأعياد الدينية كعادة مستحبة لدى الجميع دون الأخذ بهدف البلدية الهروب من المسؤولية تستعيد قوتها وتستفيد من الحملة الأمنية كدفاع بشري بحيث يختلط الحابل بالنابل وتتسبب الخلافات بين الأطراف وتشن الأعيرة النارية يصعب تحديد الجناة إن استخدام نظرية التعسف والقفز إلى بؤرة القتل والقتال تتحمل مسؤوليتها الأمانة وسلطاتها المحلية بالمديريات خاصة المديريات التي تظهر قوتها على الضعفاء والمساكين بالضبط والربط وهذا مما يؤسس الأحقاد والردود الفعلية بالانتقام لعدم وجود العدل والمساواة وتطبيق القانون على الجميع دون استثناء.